

التواصل الإعلامي: فليسييتورييت، felicity.porritt@gmail.com، +44(0)7739419219

يُحظر النشر حتى يوم الثلاثاء، الموافق 6 يوليو 2017، الساعة 00:01 بتوقيت غرينتش

حذر جمع من الخبراء الراندين من العواقب الاقتصادية والتبغات الصحية وكذلك التدهور البيئي المستديم للمطامع الاقتصادية غير المُنَهجة

حذرت اليوم مجموعة من الخبراء العالميين من مخاطر النمو الجامح لبعض الاقتصاديات الرائدة والذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما سيقود إلى إحداث أضرار بيئية دائمة وغير قابلة للإصلاح.

ونادت مجموعة الخبراء تلك (انظر الملاحظات الموجهة للمحررين في النهاية) قادة ورؤساء الدول خلال اجتماع مجموعة العشرين بمدينة هامبورغ لضرورة النظر لمصلحة البشرية وتقديمها على المطامع الاقتصادية غير المُنَهجة، مع الأخذ في الاعتبار بأن السعي الحثيث وراء النمو الاقتصادي لا يُضعف البيئة فقط ولكن يُناقض أيضاً المنافع والرّخاء الاقتصادي الذي تصبو إليه العديد من الدول وبالأخص تلك الأسواق الناشئة. كما وأوضحت المجموعة بأنه وعلى الرُغم لما للنمو الاقتصادي المتسارع من فضل في التحسينات المُستحدثة لرفاهية البشر خلال العقود الأخيرة، إلا أن العديد من السياسات التي تسعى لمضاعفة النمو بدون فرض أي قيود بيئية قد وصلت الآن لمرحلة تتهدم فيها ما وصلت إليه من ازدهار على المستوى الاجتماعي.

وتتضمن مجموعة الخبراء المُجمّعة في ندوة الأسواق الناشئة (EMS) في كلية "جريين تيمبلتون" بجامعة "أكسفورد"، جمع من الاقتصاديين الراندين والعلماء وصانعي السياسات ورؤاد الأعمال.

وقد حثّ تقريرهم الذي نُشر اليوم القادة السياسيين والتجاربيين بالتخلي عن الإجماع الاقتصادي المتوارث بأن المبادرات البيئية تعود بالضرر على النمو الاقتصادي والتجاري، والعمل على تشجيع تلك المبادرات بدلاً من ذلك ليكونوا في طليعة التغيير. كما دعتهم إلى الاستثمار في الاقتصاديات الصحيّة ومُنخفضة الكربون لما لها من إمكانيات للتوفيق ما بين الأرباح وإيجاد فرص العمل في نفس الوقت الذي تُحافظ على سلامة الكوكب للأجيال الحالية والقادمة.

وقد ناقشت أيضاً أن صانعي القرار كانوا ومازوا يصبّون جُل اهتمامهم على تكلفة تدابير الحد من الضّرر البيئي، والتي يرون فيها ضرراً على التجارة ونموها، فضلاً عن التكلفة المُرتبطة بعدم فعل ما هو مطلوب.

الموت والأمراض والخراب: عواقب الإهمال البيئي

أشار التقرير بشكلٍ خاص إلى أن التهديدات البيئية العالمية تُشكّل الكثير من المخاطر الشديدة على صحة البشر على نحوٍ متزايد. ويظهر هذا جلياً ليس فقط في الأسواق الناشئة الرئيسية كما في دولتي الصين والهند، ولكن في كل أنحاء العالم:

- طبقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن نسبة 23% من الوفيات عالمياً تُسببها عوامل بيئية مُتغيرة. ويُعد تلوث الهواء أبرز هذه العوامل، حيث إنه المسؤول الأول والأوحد عن الأمراض والوفيات في الدول الفقيرة والأسواق الناشئة. كما وتُقت العديد من الدراسات مؤخراً، كيف تتسبب الانبعاثات الصادرة عن أنظمة الطاقة المحلية والعامّة في تكوين جسيمات دقيقة تخترق الرئتين وتؤدي إلى أمراض القلب والصدر والسرطانات وتزيد من نسبة الإصابة بالخرّف.

- يُعد تلوث الهواء وحده مسؤولاً عن حصد أرواح نحو سبعة ملايين روح حول العالم: فبينما يتسبب تلوث الهواء الخارجي في مقتل حوالي ثلاثة ملايين شخص سنوياً، يقضي تلوث الهواء داخل المنشآت على الأربعة ملايين شخصٍ المُتبقية.

وهذه الأرقام تأتي بالمقارنة مع 1.1 مليون حالة وفاة بسبب الأمراض المتعلقة بنقص المناعة في عام 2015، وإحدى عشر ألف حالة نتيجة لتفشي وباء "إيبولا" مؤخراً في غرب القارة الإفريقية، واللذان جذبا اهتماماً وتمويلًا بالغين على المستوى العالمي.

- قدر البنك الدولي تكلفة التلوث الهوائي على الاقتصاد العالمي بنحو 255 مليار دولار أمريكي كفقْد في دخل العمل في عام 2013 فقط، وقُدِّرت الخسائر الاقتصادية المُتعلِّقة بالصحة بسبب الضباب في مدينة (بكين) بنحو 3.7 مليار دولار أمريكي في شهرٍ واحدٍ فقط.

كما وحذّر الاقتصادي البارز "جيفري د ساكس"، الأستاذ بجامعة كولومبيا ومُدير شبكة الأمم المُتحدة لحلول التنمية المستدامة قائلاً:

"رُبَّع وفيات العالم ترتبط بشكلٍ مباشر أو غير مباشر باعتلال الصحة البيئية، فلم يعد يُمكننا أن نستمر بدفن رؤوسنا في الرمال كالنعام. فالتلوث المُتزايد للماء والهواء، وانتشار الأوبئة الجديدة، والعدوى المقاومة للعقاقير هي أمور تُتخَّر في نظامنا الصحي والاجتماعي. فنحن بحاجة إلى تحركات سريعة وجذرية تتضمن الاستثمار بشكلٍ واسع في التعلُّب على تحديات الصحة البيئية وتغيير الطريقة التي نزرع ونصنع الطَّعام وبالطبع التَّحول إلى مصادر متجددة للطاقة".

تحديد أولويات جديدة

يتطلب تقليل حصيلة الوفيات الكثيفة والنَّاجمة عن تدهور البيئة واستنزاف مواردها تغييرات جذرية في الأولويات السياسية والسلوكيات الفردية. فعلى سبيل المثال، قُدِّرت تحليلات حديثة نسبة استهلاك المنازل للماء العذب بـ 81% من إجمالي الاستهلاك، ورُغم ذلك، تفتقر أسرٌ كثيرة إلى معلومات عن كيفية تخفيف تأثيرهم على البيئة.

وحتى الآن، هناك اهتمام بالغ بالوصول إلى النسب المرجوة للغازات الدفينة بتقليل اعتماد المصانع ومحطات الطاقة على حرق الفحم. ورُغم أن هذه القضايا ما تزال تتطلب اهتماماً بالغاً، إلا أن هناك أدلة جديدة تُظهر أن التلوث الزراعي الناجم في الأغلب عن غازات فضلات الماشية والأسمدة الغنية بالنيتروجين، يفوق جميع المصادر البشرية الأخرى المُسببة لتلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة في العديد من الدول.

كما أن للزراعة الكثيفة آثاراً سلبية جمة على صحة الإنسان، بالإضافة إلى كونها قوة فاعلة في انخفاض التنوع الحيوي:

- يُعد الاستخدام المفرط للمضادات الحيوية في الإنتاج المكثف للماشية سبباً رئيساً في سرعة مقاومة المضادات الميكروبات، ففي دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تستهلك الزراعة نسبة 75% من إجمالي استخدام مضادات الميكروبات.
- تتعلق قرابة 80% من عمليات إزالة الغابات في الأسواق الناشئة في أميركا الجنوبية بتطور رعي الماشية في الأمازون.
- يَنبُج عن عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع اللحوم انبعاثات للغازات السامة (بما فيها أكسيد النيتروز والميثان) تفوق تلك المُتعلِّقة بالحبوب والخضروات بأربعين مرة.

ويُعلق الأستاذ "راينير ساوربورن" مدير معهد الصحة العامة بجامعة "هايدلبرغ" قائلاً:

"علينا أن نكف عن القلق بشأن تكاليف تخفيض التلوث البيئي، والتي لا تقارن بالعواقب الإنسانية والمادية الوخيمة التي ستقع إذا لم نفعَل الصواب. وعلى سبيل المثال، لا يوجد مبرر يجعلنا نستمر في الاعتماد على الحيوانات كمصدر أساسي للبروتين بينما توجد بدائل زراعية ذات فوائد صحية وبيئية أكبر".

"والأمر الجيد هنا هو أننا إذا ما اتخذنا الإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر البيئية، ستتناقص نسب الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية وعدوى الجهاز التنفسي السفلي بما يصل إلى 30%، وأمراض الإسهال بحوالي 50%، والأورام الخبيثة بنسبة 20%".

في هذا الوقت العصيب الذي تمر به الجهود الدولية للتغلب على تحديات التغيرات المناخية، يناشد التقرير القادة الدوليين، لاسيما قادة الصين والهند وأوروبا، والهيئات المحلية والمشاريع حول العالم، كي يتكاتفوا جميعاً لتنفيذ اتفاقية باريس، والتي لا تُعد حدثاً هاماً في مواجهة تغير المناخ فحسب، بل ويُرجَّح أن تكون علامة في تاريخ الصحة العامة.

ويؤكد تقرير ندوة الأسواق الناشئة (EMS) على حاجتنا للحد من الضرر البيئي واسع النطاق أكثر من حاجتنا لمناقشات سياسات المناخ والطاقة الجارية في مدينة (هامبورغ). فلا يمكن لهذه المحادثات أن تركز على النفقات الاقتصادية وحدها، بل عليها أن تتضمن تقديرات جديدة للتأثيرات على صحة الإنسان ورفاهه، بما في ذلك تلوث الماء والهواء وسوء استغلال وإدارة المخلفات وتردي التربة وانخفاض التنوع الحيوي.

تتضمن الخطط الأكثر تأثيراً طرقاً لكيفية السيطرة على مصادر الضرر البيئي. ففي عدد من الدول، قُنِّت الانبعاثات الصناعية في الماء والهواء، وأزيل الرصاص من البنزين، واستُبدلت المبيدات عالية السمية ببدائل آمنة. وتُقدّم مثل هذه الخطوات مثلاً للتحرك الدولي المُتسارع.

في الوقت ذاته، تُظهر مبادرات لمشاريع مُبتكرة تُساهم بقوة في الانتقال إلى طرق جديدة للتنمية الدولية. فيُظهر لنا بحث جديد أن الشركات التي تعتمد على الابتكار البيئي في أوروبا تنمو بمعدل سنوي يُقدر بحوالي 15%، بينما يتخبط العديد من مُنافسيهم. ويقول (ماتيو فلاميني) لاعب كرة القدم بالدوري الإنجليزي الممتاز، والمستثمر البارز في مجال تقنيات تخفيض الاعتماد على الوقود الحجري والمنتجات البترولية:

"يُركز هذا التقرير على ضرورة صرف أنظار الشركات والمستثمرين إلى أهمية إيجاد حلول للتحديات البيئية الخطيرة بعصرنا. ولدى الشركات في جمع أنحاء العالم فرصة كبيرة للعمل على إيجاد حلول قد تصبح نقاط تحول اقتصادية وفرصاً مُربحة للمستثمرين في الاستثمارات طويلة الأجل. وقد أسست شركتنا لتشكل حلاً في مجال الكيمياء الحيوية. ومثل هذه المشاريع ستنتج في تأمين مُستقبل مُستقر لنا ولكوكبنا."

ما يَسَعُنَا فِعْلُهُ – مُلْخَصُ النُّوصِيَّاتِ

عَرَضَ تقرير ندوة الأسواق الناشئة (EMS) عدداً من النُوصِيَّاتِ للتحركات المُستقبلية، والتي يتضمن العديد منها منافع بيئية وصحية واقتصادية تحفيزية على المُستوى العالمي والقومي والمحلي. وهي كما يلي:

- **قيادة عالمية:** تكوين ائتلاف عالمي جديد من الحكومات والأعمال والمُجتمعات المدنية والأفراد لتطوير رؤية استراتيجية لتوازن طويل المدى بين النشاطات الاقتصادية والنظم الطبيعية. مثل هذا الائتلاف يجب أن يُمهد الطريق للإلزام وتقييد الاتفاقيات العالمية لضمان إدارة راشدة للمخاطر البيئية العاجلة المؤثرة على صحة الشعوب ورفاهيتهم.
- **النَّمويل والابتكار:** تطوير مصادر جديدة للتمويل بما في ذلك الحصول على "تمويل لأنشطة مكافحة تغيُّر المناخ" من الدول ذات الدخل المُرتفع لمُساعدة الأسواق الناشئة وغيرها على التأقلم مع التغيرات المناخية ومُساندة الاستثمارات الأولية اللازمة للتحويل إلى مصادر طاقة مُتجددة.
- **الحكومات الوطنية:** إصلاح أنظمة الضرائب والإعانات المالية غير المُلائمة والتي تتعارض مع التحسينات البيئية والصحية. وعلى سبيل المثال، في عام 2015، قُدِّر صندوق النقد الدولي استفادة شركات الوقود الأحفوري من الإعانات المالية والتي بلغت 5.3 ترليون دولاراً أمريكياً، أي أكثر من ضعف ما ينفقه العالم أجمع على الصِّحة. فبمضاعفة حصة الطاقة المُتجددة بحلول العام 2030، لن يؤدي فقط لتقليل الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء، ولكن سيوفر 24 مليون فرصة عمل ورفع الناتج العالمي الخام بنسبة 1.1%، كما سيؤدي إلى تبني مُوسَّع لنظام (صحة واحدة – One Health) والمُوجه لكلاً من المُحددات البيئية والاجتماعية للصحة. كما سيرفع مضاعفة حصة الطاقة المُتجددة من النسب الضئيلة الحالية لميزانيات الصحة التي تُنفق على الوقاية (فقط 3%)، حتى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) للمُساعدة في تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المُقترح بتقليل نسبة الأمراض غير المُعدية إلى 25% بحلول عام 2025.
- **السُّلطات المحلية:** دعم ومُساندة القادة المحليين ودورهم كأدوات للتغيير. وعلى سبيل المثال، كان رؤساء البلدية أشد من ناصر اتفاقية باريس. فمثل هذه التَّحركات يُمكن أن تصبح مصدرًا للإلهام للكثير من المقاطعات والسُّلطات المحلية الأخرى.
- **الأعمال:** التَّخلي عن الإجماع الاقتصادي المُتوارث بأن المُبادرات البيئية تعود بالضرر على النمو الاقتصادي والتجاري، وتشجيع قُدرات الشركات في مجالات التمويل والتقنية والإعلان لتحريك ومُساعدة السلوكيات المُطلبة بالتغيير، وتقوية حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة لينمو بسرعة بالتركيز على الابتكارات البيئية.

- **المجتمعات المدنية:** اكتشاف صور جديدة من صور التعاون بين المنظمات العالمية غير الحكومية والمنظمات الوطنية في الأسواق الناشئة لتدعيم قضية التغيير محليًا.
- **وسائل الإعلام:** حث الرأي العام وشركات التواصل الاجتماعي على اتخاذ أدوارًا أكثر فاعلية كحراس في مواجهة الشركات المنساقفة وراء مصالحها الشخصية والتي تهدف لإضعاف الحقائق المثبتة ونشر الشائعات والحقائق المغلوطة (الأخبار الزائفة).

ملاحظات مُوجهة للمُحررين

يُخلص هذا البيان الصحي أهم النقاط من مُوجز نتائج بحث واستنتاجات وتوصيات ندوة 2017 في كلية (جرين تمبلتون) بجامعة أكسفورد. التقرير الكامل وملخص ندوة "الصحة البيئية في الأسواق الناشئة" متوفر تحت حظر النشر حتى يوم السادس من يوليو 2017، الساعة 00:01 بتوقيت غرينيتش على الرابط التالي:

<https://ems.gtc.ox.ac.uk/content/private/secure/environmental-health-emerging-markets-report-launch-2017?id=Uvw389kLpZ4>

وابتداءً من 6 يوليو 2017 سيكون مُتاحًا على موقع ندوة الأسواق الناشئة (EMS): ems.gtc.ox.ac.uk

ندوة الأسواق الناشئة (EMS) هي مبادرة أكاديمية لكلية (جرين تمبلتون) بجامعة أكسفورد والتي تُوضّح التزام الكلية بتطوير إدارة الرفاه البشري في العالم الحديث.

أُنشئت ندوة الأسواق الناشئة (EMS) عام 2008 للأسباب التالية:

- 1) ازدهار الأسواق الناشئة هو أمر في غاية الأهمية للعالم في القرن الواحد والعشرين.
- 2) إن لم تُحل تلك المشاكل المُعقدة والعاجلة لراحة الإنسان ورفاهيته، ستقوّض النمو والترابط والاستقرار.
- 3) لا يوجد مُنتدى مُخصص لهذه المشاكل.
- 4) وقد كان لدى كلية (جرين تمبلتون) المقدرّة لجمع السُلطات القيادية من الحكومات الوطنية والمعاهد الدولية ومنظمات المُجتمع المدني والتجاري للنظر في هذه المشاكل واقتراح تغييرات عملية في السياسات والممارسات والتي يُمكن أن تُساعد في حل تلك المشاكل.

ندوة "الصحة البيئية في الأسواق الناشئة" من إعداد المُدير التنفيذي لندوة الأسواق الناشئة (إيان سكوت)، الزميل المُشارك لكلية (جرين تمبلتون) والمُدير السابق للبنك الدولي. هذا التقرير بدعمٍ من مشاركي الندوة التاليين:

مجموعة خُبراء ندوة الأسواق الناشئة (EMS)

- سير جورج آليين، رئيس جامعة جزر الهند الغربية
- رفعت أتون، أستاذ أنظمة الصحة العالمية، كلية هارفرد تي إتش تشان للصحة العامة.
- شوكت عزيز، رئيس وزراء سابق بدولة باكستان.
- السيدة فاليرباريل، مُديرة وحدة علم أوبئة السرطان، جامعة أكسفورد.
- فرانس بارخوت، عميد الإداري للعلوم الإنسانية وأستاذ البيئة، كلية كينجز لندن.
- سومان باري، رئيس الاقتصاديين السابق لشركة رويال داتش شل.
- جون بوردمان، أستاذ مُتقاعد بمعهد التغييرات البيئية، جامعة أكسفورد.
- بيتر بورني، المُساعد الأسبق للأمين العام، الأمم المتحدة.
- جو بويدن، أستاذ التنمية الدولية، جامعة أكسفورد.
- جيفيري بيرلي، أستاذ علم الغابات المُتقاعد، جامعة أكسفورد.
- باهنيوكودهراي، المُدير التنفيذي لمجموعة سي أند سي ألفا.
- أبرار كودهراي، كلية جرين تمبلتون، جامعة أكسفورد.
- جوردون كلارك، أستاذ ومُدير كلية سميث، جامعة أكسفورد.
- أنجيلا كولتر، باحث علمي عالي بقسم نوفيلد للصحة السكانية، جامعة أكسفورد.

بادي كولتر، مدير الاتصالات بمبادرة أكسفورد للقضاء على الفقر والتنمية البشرية، جامعة أكسفورد.
كارلوس دورا، مُنسق، تدخلات من أجل بيئة صحية، منظمة الصحة العالمية.
مايكل إريل، عميد سابق لكلية تمبلتون، جامعة أكسفورد.
سونيا إهرليكسكاس، مُدير بقطاع الصحة، سي إس دي، جامعة كولومبيا.
سير تيرينسا بلش، رئيس سابق لكلية الجراحين الملكية.
ليدي إنجلش، ناظر سابق بكلية القديسة هيلدا، جامعة أكسفورد.
سول إيسترن، مؤسس ومسؤول بكلية الإدارة، كلية لندن للاقتصاد.
كيفين فانتون، مُدير الصحة والسلامة، إقليم ساوث وارك بلندن.
ماتيو فلاميني، لاعب كرة قدم بالدوري الإنجليزي الممتاز ومؤسس، جي إفبايوكيمكالز.
كين فيلمنج، عميد سابق لقسم العلوم الطبية، جامعة أكسفورد.
مارتن فريك، مُدير، المناخ والطاقة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
يانز هونجهوانج، زميل عالي بمجلس العلاقات الخارجية، نيويورك.
ألكسندرا كالاتشي، رئيس المركز العالمي للمعمرين، البرازيل.
ماري كينج، أستاذ دراسات السلام والصراع، بجامعة السلام.
سيرراكيدار، زميل دائم، كلية القديس أنطوني، جامعة أكسفورد.
ماديلنا كونين، الحاكم السابق لولاية فيرمونت.
آنا لانجر، أستاذة ممارس بالصحة العامة بكلية هارفرد للصحة العامة وكلية تشان للصحة العامة.
دينيسليفيسلي، ناظر بكلية جرين تمبلتون، جامعة أكسفورد.
السيدة آن ميلز، نائب المدير وعمدة كلية لندن لعلم الصحة وطب المناطق الحارة.
ديفيد مولينويكس، أستاذ متقاعد وزميل عالي بكلية ليفربول لطب المناطق الحارة.
علي نغايه، زميل باحث بكلية سعيد لإدارة الأعمال، جامعة أكسفورد.
ماريا نيرا، مُدير الصحة العامة بقسم المُحددات البيئية والاجتماعية للصحة، منظمة الصحة العالمية.
تم أو ريواردن، أستاذ متقاعد للعلوم البيئية، جامعة شرق إنجلترا.
لويس بروير، لجنة الموارد والبيئة بمعهد وكلية أكتوريز.
سريناثريدي، مُدير مؤسسة الصحة العامة الهندية.
سيان ريبس، مُدير قسم المشاركة العامة والمرضى، شبكة أكسفورد الأكاديمية لعلوم الصحة.
جيفري سكاس، أستاذ 'كوبنتليت' للتنمية المستدامة بجامعة كولومبيا.
رينار سويربورن، مُدير معهد الصحة العامة، جامعة هايدلبرغ.
إيان سكوت، المدير التنفيذي لندوة الأسواق الناشئة (إي إم إس).
جون ستيجيمان، مُدير بمركز وودز هول للمُحيطات وصحة الإنسان.
آكام ستينير، إداري ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومُدير سابق بكلية أكسفورد مارتن، جامعة أكسفورد.
ليز فان ساستيرن، مؤسس مشارك، تحالف الطب النفسي المناخي.
نيك فولفويس، قارئ في التقنيات المناخية، الكلية الإمبراطورية، لندن.
فلاديمير زكاروف، مُدير بمعهد التنمية المُستدامة، موسكو.
زانجفتج (جم) زانج، أستاذ الصحة البيئية والعالمية، جامعة ديوك.